خطاب العـــرش

[تثبت الفـــلاحة ما جاء به ممـا له علاقة بموضوعاتها]

تموين البـــــلاد

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب :

لما تولت حكومتى زمام الحكم ، واجهت أمراً واقعاً فى مشكلات التموين — وكان من أول ما عنيت به حكومتى ألا تقع البلاد فى مثل هذه المحنة ، وأن تعد الحكومة ما يكفل لها أقواتها طوال العام ولذلك رسمت الحكومة فى الوقت اللازم سياستها فى التموين على أسس ثابتة مؤدية إلى وفرة الإنتاج ، وحسن التوزيع ومنع التخزين والتوفيق بين مصلحة المنتجين والمستهلكين . وكان من ثمرات هذه الخطة أن اطمأنت المدن الكبرى وعواصم المديريات إلى حاجتها من محاصيل الأقوات ، كما اطمأنت القرى إلى غذائها بظهور محصول الذرة .

وقد عنيت حكومتى بتحسين نوع الخبز ، فتمكنت من قصر الخلط على القمح والذرة ، مستبعدة بذلك خلط الأرز . ثم دأبت فى مراقبة المطاحن والمخابز لمكافحة الطامعين والمستهترين ، واستكمال النقص فى وسائل الطحن والخلط والتنظيف ، مما أدى وسيؤدى إلى تحسين نوع الخبز يوماً بعد يوم .

الإكثار من الحبـــوب

وقد اتخذت حكومتى العدة لتدبير أمر المحاصيل فى الموسم القادم فوضعت التشريع الذى أقره المجلسان ، والذى سيؤدى إن شاء الله إلى توافر المحاصيل الغذائية اللازمة لحاجة الاستهلاك ولم تكتف فى ذلك بتحديد الزراعة القطنية فى نطاق ضيق ، بل توسعت فى تنفيذ مشروعات الرى للإكثار من زراعة الحبوب فى مساحات تجاوزت ٢٥١ ألف فدان زرعت كلها حبوباً زراعة صيفية بالمناطق الحوضية على الترع والمساقى الجديدة التى أنشئت لهذا الغرض خاصة ، كما بكرت بترخيصات زراعة الأرز وبذلك تمكنت من الوصول بمساحته المنزرعة إلى رقم لم يسبق له مثيل ، وهو ستمائة وسبعون ألف فدان ، ورتبت مناوبات خاصة لزراعة الخضر والإكثار منها .

الاســـــتيراد والإصـــــدار

وتوجه الحكومة اهتماماً خاصاً إلى استيراد أكبر كمية ممكنة من المواد الضرورية لتموين البلاد من الخارج ، كالأسمدة وغيرها وتوزيعها توزيعاً عادلا ، كما أنها فرضت رقابة شديدة على تصـدير المواد الغذائية الأولية والمصـنوعات بحيث لا تسمح بخروج شيء منها من البلاد إلا بعد الاستيثاق من الوفاء بمطالب الاستهلاك المحلى مع الاحتفاظ بكميات احتياطية كافية .

وقد قررت حكومتى فيما يتعلق بتصدير الفائض من السكر والأرز أن يكون زمام التصدير فى يدها وعلى أساس المزاد العام وستجرى حكومتى على هذه السياسة كلما لاح لها إمكان التصدير فى أية مادة من المواد دون مساس بحاجة البلاد .

محصول القطن

وكان للقطن ، وهو محصول البلاد الرئيسى ، وعلى رواجه يتوقف رخاء الشعب والحكومة ، نصيب وافر من عناية حكومتى ، فوضعت له السياسة التى أقررتموها ولاقت الارتياح العام .

وستدبر حكومتى الأموال اللازمة لتمويل القطن بالأخذ من الاحتياطى العام على طريق حساب العهد ، وبالاقتراض بقدر ما تدعو إليه الحاجة .

ونظراً لقلة كميات بذرة القطن المتخلفة من المواسم الماضية ، وضآلة محصولها هذا العام ، قامت الحكومة بالاستيلاء عليها لضمان توزيعها توزيعاً عادلا ، وهى تعمل أيضاً على استيراد كميات من الخارج حتى تكفل حاجة البلاد منها ومن منتجاتها ، وفى مقدمتها الزيوت بأسعار لا ترهق جمهور المستهلكين .

وفى عطلة البرلمان درست حكومتى موضوع الأرز وانتهت فيه إلى سياسة وفقت بين مصلحة المنتجين والمستهلكين على هدى السياسة التى اتبعتها فى محصول القطن . وقد قررت حكومتى أن تشترى من محصول الأرز ما يكفل توازن السـوق والاحتياط لتموين البلاد .

مكافحة الغـــلاء

ومما قررته حكومتى لمكافحة الغلاء تثبيت الأسعار الحاضرة للمحاصلات الزراعية ما دامت الظروف الاقتصادية الحالية قائمة ، والنظر تبعاً لذلك فى تثبيت القيم الإيجارية للأطيان الزراعية . وفى ذلك عون على وقف موجة الغلاء فى الأقوات الغذائية .

ومما يساعد على الحد من الغـلاء ما تعتزمه الحكومة من تقييد اسـتهلاك المواد الغذائية ، وتحديد أثمانها فى المحال العامة ، وما قررته من إنشاء مخازن حكومية احتياطية للمواد الغذائية الضرورية فى المدن سداً لحاجة المستهلكين عند الضرورة ، وحماية لهم من جشع الطامعين .

نشر الملكيات الصغيرة

وكذلك قررت حكومتى العمل على نشر الملكيات الصـغيرة عن طريق توزيع مقدار كبير من أراضيها المستصلحة على صـغار الفلاحين بشروط تمكنهم من سهولة الاستغلال ، وتهيئ السبيل لإنشاء قرى جديدة سالمة من العيوب الحالية .

وستقدم الحكومة مشروع قانون لإصلاح نظام التعاون .

تحسين الصحة القروية

وكان من أهم ما أصدرته حكومتى فى الدورة البرلمانيـة الأخيرة قانون تحسين الصحة القروية . وقد ارتبطت الحكومة بمقتضاه ابتـداء من السنة المالية القادمة بإعطاء إعانة سنوية دائمة لمجالس المديريات مقدارها ستمائة ألف جنيه تضاف إلى ماهو مخصص فى ميزانيات المجالس ذاتها للخـــدمات الصحية والطبية وهو يبلغ زهاء ١٢٠ ألف جنيه لتنفقها المجالس بإرشاد وزارة الصحة وتحت إشرافها فى تنفيذ برنامج واف لرفع المستوى الصحى فى القرى وسكانها . كما ارتبطت الحكومة فيه بزيادة تلك الاعتمادات بعد زوال آثار الحرب الحاضرة إلى ما يقـدر بمليونين ونصف مليون جنيه سنوياً .

وقد قامت مجالس المديريات بإنشاء الإدارات الصحية والهندسـية القروية التى يتطلبها تنفيـذ ذلك القانون ، وشرعت تلك الإدارات فى فحص جميع القرى فحصاً

صحياً شاملا تمهيداً لإصلاحها ، بما فى ذلك وضع الخطة اللازمة لتعميم عمليات مياه الشرب الصغيرة ، وتخطيط القرى والعزب ونظافتها ، وردم البرك والمستنقعات ، وإصلاح دورات المساجد وحماماتها ، وإنشاء حمامات للتلاميذ وللنساء والأطفال ، ومغسل ثياب ، وإنشاء مجموعات صحية قروية لعلاج المرضى ولرعاية الأمهات والأطفال فى مختلف الجهات .

ومن دواعى الغبطة أن غير قليل من أثرياء القرى وأعيانها قد سارعوا بوازع من أنفسهم إلى التبرع بمبالغ وأراض ذات قيمة ، مساهمة منهم مع الحكومة فى تنفيذ ذلك القانون واستعجالا للاصلاح الصحى فى مناطق قراهم .

وستنشىء حكومتى لجنة مشتركة من وزارات الصحة والمعارف والشئون الاجتماعية لتنسيق خدمات تلك الوزارات فى القرى ، كما اعتزمت الإكثار من المجالس القروية ، وتدعيم الموجود منها .

زيادة الإنتاج الزراعى

وكما تعمل حكومتى على توجيه الانتاج الزراعى بما يتفق وحاجات التموين ، فستعنى بالتوسع فى إكثار بذور التقاوى المنتقاة ، ووضع النظم الكفيلة بانتفاع جميع طبقات الزراع بها عن طريق إنشاء مراكز ثابتة فى الأقاليم للإكثار منها وتوزيعها وتحقيقاً لهذه الأغراض قررت حكومتى إنشاء معامل لفحص بذور التقاوى بعواصم المديريات كما أنها قررت إنشاء محطات لتنظيف هذه البذور فى أهم مناطق الإنتاج .

نوعان جديدان من القطن والقمح

وحكومتى مستمرة على بذل جهدها لاستنباط أصناف جديدة ممتازة من الحاصلات المختلفة . وقد وفقت إلى صنف جديد من القطن هو « جيزه ٣٦ » ليحل محل صنف « الزاجورا » ، وهو يمتاز عنه بجودة التيلة ووفرة المحصول كما أنها وفقت إلى إيجاد صنف جديد من القمح يمتاز بمناعته ضد أمراض الصدأ لزراعته فى المناطق الأكثر تعرضاً لهذا المرض ، وترجو الحكومة أن يكون هذان الصنفان فى متناول جمهور الزراع فى الموسم الزراعى الجديد .

وتضع حكومتى مشروعاً للتوسع فى زراعة النباتات الطبية التى نجحت زراعتها فى البلاد لسد الحاجة الماسة إليها .

ولن تألو حكومتى جهداً فى تشجيع إنشاء البساتين ، وهى تمد أصحابها بكل مساعدة فنية دون مقابل . وتحقيقاً لهذه السياسة ستقوم الحكومة بتعميم إنشاء المشاتل فى أرجاء القطر .

ولم تغفل حكومتى شأن الأشجار الخشبية والتوسع فى زراعتها تحقيقاً للأغراض الصناعية والاقتصادية .

ولمقاومة الآفات الزراعية ورفع مستوى الإنتاج ، استوردت حكومتى كميات كافية من مواد العلاج ، فكان لذلك أثره الفعال فى مكافحة حشرة النطاط ، وقد أعدت الوزارة مشروعاً لمكافحته والقضاء عليه وهو لا يزال فى دور التكوين . وسيعرض التشريع الخاص بذلك على حضراتكم فى هذه الدورة .

وقد رأت حكومتى حفظاً للثروة الحيوانية وهى عماده فى عمله أن تعد مشروعاً للتأمين الإجبارى على الحيوان وستقدمه لحضراتكم فى هذه الدورة . وتوالى حكومتى الاهتمام بإنشاء الوحدات البيطرية الاقليمية فى أرجاء البلاد .

وقد رأت حكومتى الاهتمام بإنشاء الوحدات البيطرية الإقليمية فى أرجاء البلاد .

مشروعات الرى والصرف

ومع أن البلاد واجهت فى هذا العام فيضاناً من الفيضانات العالية فقد قابلت حكومتى الأمر بما تطلبه من التدابير الفعالة بحيث مر الفيضان بسلام . وحكومتى تجد فى إتمام مباحث وادى الريان لتنفيذه فى أقرب وقت لتجنيب البلاد أخطار الفيضانات العالية .

وقد خطت حكومتى خطوات واسعة فى تنفيذ تقوية قناطر إسنا .

وقد استثمرت حكومتى بالفعل مشروع إدارة طلمبات نجع حمادى بالكهرباء المتولدة من سقوط المياه فيها بزراعة مساحات واسعة ذرة صيفية هذا العام بمديرية جرجا .

تعميق المصـــارف

وقد قطعت حكومتى شـوطاً كبيراً فى تنفيذ سـياستها النافعة فى تعميق الصرف بالمصارف الرئيسـية إلى مترين ونصف متر بمديريات الغربية والقليوبية والمنوفيـة والجيزة ، كما أنهـا خطت خطوات عمليـة فى تحسين تربة مديرية المنوفيـة بتعميم المصارف المغطاة للملكيات الصغيرة .

ولم تغفل حكومتى انتهاج سياسة ملاحية ثابتة تتفق مع حاجات البلاد فى الظروف الحاضرة ، فوضعت برنامجاً واسـعاً تنفذه على مدار السنين لجعـل الترع والمصارف الرئيسية كلها ملاحية تسهيلا لنقل المحاصيل بأرخص التكاليف .

الإصلاح الزراعى فى النوبة

وقد أولت حكومتى سكان بلاد النوبة جانباً كبيراً من عنايتها ، فعملت على التوسع فى زراعة أراضى تلك الجهات وإدخال زراعات النخيل بهـا لتعويضهم عما أفقـدتهم إياه تعلية خزان أسوان الثانية ، وفضلا عن ذلك ، فقد أدخلت هناك نظام المصارف المغطاة ، وردم البرك لمقاومة الملاريا فى تلك الأصقاع .

هـذا ولم يفت حكومتى أن تستعد للطوارىء ، فعملت على إقامة خزانات عديدة لجميع محطات الرى والصرف ومنشآتها الميكانيكية مسـتقل بعضها عن بعض للاحتياط لتموينها .

دعم الصـــناعة الأهلية

وتعنى حكومتى بتدعيم الصناعة الأهلية ، وفى مقدمتها الصناعات الزراعية ورفع مستواها ، وتعضيد الصناعات الجديدة لسد بعض الفراغ الذى أوجدته ظروف الحرب .

وتدأب الحـكومة فى تنفيذ ما سـبق الوعد به ، وشرعت فى تحقيقه من زيادة استثمار الأراضى الزراعية ، وتنمية إراداتها بتأجيرها تأجيراً مناسباً وإصلاح البور من أراضى الوقف جهد طاقتها .